بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن سار على نهجهم وسلك طريقهم إلى يوم الدين وبعد .

فإن تطور الأحداث على الساحتين العلمية والتشريعية يفرض علينا أن نتعامل مع معطيات هذا التطور حتى نلاحقه بسرعة ونسير في ركابه بشرط أن نكون على معرفة بمواضع أقدامنا وما إذا كانت على بصيرة أو على غير هدى.

ومن هنا فإن الواجب العلمي والأمانة يحتمان على الباحثين والدارسين أن يفرغوا وقتهم وأن يركزوا جهودهم لبحث الأحكام التي تناسب هذه المستجدات على الساحتين التشريعية والعلمية وذلك لأن الأحكام يجب أن تواكب التقدم عموماً إن كان صالحاً يفيد البشرية .

ومن ناحية أخرى فإنه يجب أن نكبح جماع التقدم أو نضع له سياجًا من الأمان وصون الكرامة إن كان ذلك يؤدي إلى تدهور أركان المجتمع أو يهين أفراده أو يشوه صورته .

ومن الأمور العلمية التي استجدت على الساحة البحثية موضوع " الاستنساخ " .

لذلك كان لزامًا على الباحثين في الطب والقانون أن يدلوا بدلوهم ويتقدموا بأبحاثهم لكشف الحقيقة والإجابة عن سؤال هام جدًّا في هذه الحالة وهو :-

ما مدى مشروعية أو جواز هذه التقنية الحديثة ؟

وقد رأيت من جانبي أن هذه مناسبة طيبة للبحث وسألت الله العون والمدد على أن أسلك طريقه وأبحث في هذه المشاكل الشائكة وذلك تحت عنوان :-

الاستنساخ بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية دراسة مقارنة وذلك لنيل درجة الدكتوراه في القانون الجنائي .

ولما كان هذا الموضوع شائكاً وملحاً فقد وجدت في نفسي الرغبة لخوض هذا المجال والتعرف على جوانبه المختلفة وصولاً إلى عرضها على المبادئ العامة في القانون الجنائي والشريعة الإسلامية لبيان مدى مخالفتها أو موافقتها لهذه المبادئ أو لتلك .

وبناءً عليه فقد استنهضت الهمة والعزم على البحث وذلك سيرًا على المنهج إلي يستقيم مع عرض هذه الأفكار عرضا مرتبا ترتيبا منطقيا بما يسمح بتكوين بناء علمي سليم وصولاً إلى ما يناسبه من أحكام شرعية أو قانونية .

الباب الأول
الاستنساخ

مقدمة

ظهرت في السنوات الأخيرة وسائل طبية وفنية حديثة أثارت كثيرًا من الجدال والنقاش على الساحة العلمية حول مدى مشروعيتها ولما كان من واجب البحوث العلمية أن تلتزم وترتبط بالأخلاقيات والقيم الدينية على المستوى العالمي فكان واجبًا عليها أن تقف أمام الوسائل التي تجاوزت في المجال الطبي حدود الأعمال الطبية التقليدية حيث أصبحت من الخطورة خاصة في ظل خروجها عن القواعد القانونية المستقرة بشأن حماية حق الإنسان في سلامة جسده وكذلك حقه في الحياة في ظل تطور الوسائل الطبية والاكتشافات العلمية ولما كان التشريع الحالي لا يعالج بعض التقنيات نظرًا لحداثتها فإن واجب الباحثين أن يقفوا ويضعوا مقترحاتهم أمام أي تقنية حديثة حتى يتسنى للمشرع فيما بعد أن يهتدي بهذه التوصيات عند معالجته لأي تقنية حديثة .

ولما كان الاستنساخ في المجال البشري قد تعرض له البعض - وإن لم يظهر على الساحة - وكان ذلك الموضوع رَنْزًا مدويًا في الأوساط العلمية وكذا الدينية ومن ثم كانت هناك ردود أفعال مدوية أيضًا وأصبح حديث كل إنسان .

وبعد التقدم المذهل في علم الهندسة الوراثية بقيام العلماء من إدخال جينات آدمية معينة في بعض أنواع الخنازير وهي من الثدييات وذلك لتغير الصفات الوراثية لخلايا القلب أو الدم على سبيل المثال بحيث يمكن زراعة هذا القلب أو نقل هذا الدم للإنسان دون أن يلفظه الجهاز المناعي ويحاول طرده من الجسم .

ولما كان الثابت في علم الأجنة أن أي كائن حي لا يمكن أن يتكون من خلال بدايته إلا من خلايا جنسية أي حيوان منوي وبويضة كل منهما يحمل نصف عدد الكروموسومات في الخلايا الجسدية الأخرى ليندمجا معًا لتكوين النطفة التي تنقسم وتعطي خلايا جنينية غير متميزة تتميز بعد ذلك إلى أجهزة فقد فكر العلماء قبل ذلك في مسألة نسخ الأجنة بالنسبة للحيوان وأصبح ذلك مثارًا للبحث منذ سنوات باستخدام الحيوان المنوي والبويضة

هذا وقد أثار نبأ استنساخ النعجة " دولي " من خلية جسمية من ثدي النعجة دويًا هائلاً وردود أفعال واسعة تتراوح بين الاندهاش والاستنكار حول النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا الإنجاز العلمي وكأن قنبلة قد فجرت طوفانًا من تساؤلات علمية وفكرية وأخلاقية ودينية فقد عبرت هذه التساؤلات عن المخاوف من تطبيق هذه التقنية الجديدة على البشر، فهذه التجربة قد أدت إلى مخاوف كثيرة لما تحدثه من نيل لكرامة الإنسان وقدرته على الإبداع كما أنها تمثل عبثًا لجوهر الحياة الإنسانية وكأي اكتشاف علمي قد يكون له مضار، وقد يكون له فوائده .

والاستنساخ محاذيره بالطبع كثيرة ومن ثم اختلفت الآراء حول الاستنساخ بين مؤيد ومعارض له .

إلا أنه يجب قبل التأييد والاستنكار أن نناقش الموضوع مناقشة علمية وموضوعية سليمة خاصة وأن ذلك لن يمنع تطور هذه التقنية الحديثة وغيرها من التقنيات مثل الهندسة الوراثية وزراعة ونقل الأعضاء والتلقيح الصناعي كما يجب أن يلتقي الجانبان المؤيد والمعارض في نقطة هامة هي ضرورة تسخير العلم لخدمة البشرية .

نظـرًا لأهميـة هـذا الموضـوع ومـا يـثيره مـن تقلبـات علـى السـاحة العلميـة وباعتباره نوعاً من التلقيح الصناعي من الناحية الشكلية .

حيـث إن اسـتخدام الاستنسـاخ في عـلاج العقـم يشـبه إلى حـد كـبير - مـن الناحيـة الطبيـة - فكـرة أطفـال الأنابيـب وسـوف يسـاعد الاستنسـاخ الرجـال الـذين لـيس لـديهم حيوانـات منويـة للتلقـيح الطبيعـي أو الصـناعي وذلـك بأخـذ خليـة متخصصـة مـن مكـان مـا في جسـم الرجـل العقـيم ومعالجتهـا معمليًّـا ، ثـم زرعهـا في بويضة المرأة بعد نزع نواتها ، لتبدأ عملية الانقسام وتكوين الجنين [1]

ومـن ثـم وجـب أن نقـوم ببحثـه وتحديـد معـايير وضـوابط قانونيـة تحكمـه ثـم في نهايـة البـاب نقـوم بوضـع مقترحـات وتوصـيات يسـتهدي بهـا أي باحـث عنـد تصديه لهذه الظاهرة وذلك من خلال خطة البحث الآتية :

الفصل الأول : ماهية الاستنساخ .

الفصل الثانـي : الاستنساخ وما يختلط به من أساليب علمية حديثة .

الفصل الثالـث : حكم الاستنساخ من الناحيتين الاجتماعية والأخلاقية .

الفصل الرابـع : الشريعة الإسلامية والاستنساخ .

الفصل الخامس : الوضـع القـانوني للإنسـان المستنسـخ مـن النـاحيتين المدنيـة والجنائية .

١- راجع في ذلك د. محمد الطرانيسي : جريدة الأهرام ، العدد ١٧٩٦ ، السنة ٢٥ ، صـ ١